

Distr.: General
15 March 2022
Arabic
Original: English



تعزيز إصلاح قطاع الأمن

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بأولويات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وخطتها المشتركة، يسلط هذا التقرير الضوء على الدروس المستفادة والتوصيات في مجالات مختارة من دعم الأمم المتحدة والدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن. ويعرض الفرع الأول بإيجاز المعلومات الأساسية والسياق العالمي الذي يجري فيه إصلاح قطاع الأمن.

ويتناول الفرع الثاني المبادئ ذات الأولوية التي يقوم عليها دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، وهي تشمل ما يلي: (أ) الملكية الوطنية الشاملة للجميع؛ (ب) إعطاء الأولوية للحلول السياسية؛ (ج) وكفالة اتباع نهج يركز على الحوكمة خلال جميع مراحل الإصلاح، بما في ذلك التقييمات والتخطيط والبرمجة والتقدير.

ويتطرق الفرع الثالث إلى الممارسة المتعلقة بتناول إصلاح قطاع الأمن في البيئات المتضررة من النزاعات، مع التركيز على المنعطفات الرئيسية وآليات الإصلاح التي تشارك فيها الأمم المتحدة، بما في ذلك: (أ) عمليات الوساطة وعمليات السلام؛ (ب) ودعم الترتيبات الأمنية المؤقتة والانتقالية؛ (ج) وأطر السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن؛ (د) وتنسيق الدعم الدولي المقدم لإصلاح قطاع الأمن.

ويستعرض الفرع الرابع تجربة دعم إصلاح قطاع الأمن في سياق الحفاظ على السلام والانتقال من عمليات السلام إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي تقدم الدعم للإصلاحات الرئيسية اللازمة لنهوض بأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يتضمن التقرير تحليلاً للتحديات الرئيسية الماثلة في ضمان توفير التمويل الوطني والدولي السليم لإصلاح قطاع الأمن بما يتماشى مع مبادئ الشفافية والمساءلة.

أما الفرع الخامس، فيعرض بإيجاز الأولويات الرئيسية لزيادة المشاركة المجدية للمرأة في قطاع الأمن ولتعزيز دور الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن بشكل يراعي المنظور الجنساني.



أولا - مقدمة

1 - شدد مجلس الأمن، في قراره 2151 (2014) و 2553 (2020)، على دور الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال عملياتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، في دعم الحكومات الوطنية، بناء على طلبها، لتعزيز حوكمة قطاع الأمن وإنشاء مؤسسات أمنية تكون خاضعة للمساءلة ومتسمة بالمهنية وشاملة للجميع وممثلة لجميع الفئات وشفافة وبتيسر الوصول إليها، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون، ومستجيبة لاحتياجات سكانها، بمن فيهم الأقليات والنساء والفتيات.

2- وبعد تقرير الأمين العام عن الموضوع (A/62/659-S/2008/39) و A/67/970- (S/2013/480)، يطلع الأمين العام مجلس الأمن في هذا التقرير على آخر المستجدات بشأن الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المنظمة في إصلاح قطاع الأمن ويعرض رؤيته بشأن الخطوات الإضافية اللازمة لتكثيف عمل المنظمة مع المطالب والتحديات والفرص الحالية، تمشيا مع أولويات مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام وخطتنا المشتركة (A/75/982).

ثانيا - التفكير في المبادئ الأساسية لدعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن

3 - أظهرت الدروس المستفادة من العقد الماضي من مشاركة الأمم المتحدة في سياقات متسمة بهشاشة الدولة أنه حتى مع وجود موارد وطنية وأجنبية كبيرة، نادرا ما تنتقل البلدان بشكل منظم من اضطرابات ما بعد النزاع إلى السلام والاستقرار. ولا يمكن بناء المؤسسات الأمنية القوية التي توفر الحماية لجميع فئات المجتمع - وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الحقيقي - إلا على أساس متين من النزاهة والمساءلة والشفافية. ويجب ألا توجه هذه القيم السلوك الرسمي لكيانات قطاع الأمن فحسب، بل يجب أن تتجذر أيضا في علاقات القوة غير الرسمية التي تحرك عملية صنع القرار الحكومي. وعمليات الإصلاح هذه هي معقدة وشاملة للمنظومة كلها. وهي تتطلب تأييدا سياسيا ومشاركة وتخطيطا على المدى الطويل، ومن ثم يلزم أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات أكبر لبناء السلام والتنمية.

4 - وخلفت حالة الطوارئ المناخية، والأزمات الصحية العالمية، وعودة انتشار النزاعات المسلحة، والمستويات غير المسبوقة للهجرة، والتلاعب الإعلامي، وعدم المساواة بين الجنسين، والثورة الرقمية تداعيات مباشرة على مدى شعور الناس بالأمان داخل الحدود وغيرها. وتواجه الحكومات والمنظمات صعوبة في التكيف مع مفاهيم الأمن المتغيرة، وهي غالبا ما تواصل استخدام نهج مجزأة تركز عادة على العنصر العسكري. وينبغي فهم الأمن الوطني من منظور واسع ومتعدد الأبعاد، مما سيخلف تداعيات أيضا عند النظر في مصادر التمويل.

5 - ورد عرض موجز للمبادئ الرئيسية التي ينبغي أن يسترشد بها النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن في تقرير الأمين العام الصادر في عام 2008 (A/62/659-S/2008/39). ومع أن هذه المبادئ ما زالت صالحة اليوم، فينبغي التفكير فيها على ضوء التجارب المكتسبة والدروس المستخلصة خلال العقد الماضي. وهناك ثلاثة مبادئ بارزة يسترشد بها: (أ) مبدأ الملكية الوطنية الشاملة للجميع، مع التركيز على المشاركة والتمثيل المجديين للمجتمعات المحلية والنساء والشباب والمجتمع المدني؛ (ب) مبدأ إعطاء الأولوية للعمل السياسي؛ (ج) مبدأ النهج الذي يركز على الحوكمة ويُسبغ أعمال المنظمة بقبول الأمم المتحدة.

الملكية الوطنية الشاملة للجميع

6 - يشكل مبدأ الملكية الوطنية في إطار إصلاح قطاع الأمن إحدى الركائز التي يُستند إليها. وقد اعترف مجلس الأمن بعناصر هامة من عناصر الملكية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن⁽¹⁾. غير أن تطوير الملكية الوطنية الشاملة للإصلاحات لا يزال يشكل تحدياً مستمراً عندما تتطرق هذه الإصلاحات من التحالفات السياسية الضيقة وتعتمد عليها فقط. ومن الأهمية بمكان تعزيز الملكية الوطنية باتباع نهج تكميلي ينطلق من القاعدة يعتمد على المشاورات مع المجتمعات المحلية والحوار الشامل للجميع. وبدلاً من أن تكون هذه الجهود مجرد أحداث فردية، يجب أن تشكل آليات مركزية لإصلاح قطاع الأمن تتيح إمكانية تعزيز التوافق الشامل في الآراء بمرور الوقت. وينبغي أيضاً تخصيص مزيد من الاستثمارات لبناء القدرات الحكومية المتصلة بالتنسيق والتشاور، ولإعداد ميزانيات الأمن الوطني، ورصد وتقييم الإصلاحات⁽²⁾.

إعطاء الأولوية للعمل السياسي في إصلاح قطاع الأمن

7 - أولاً وقبل كل شيء، ينبغي اعتبار إصلاح قطاع الأمن مسعى سياسياً. ويجب الاضطلاع به دعماً لعمليات سياسية وطنية أوسع نطاقاً وبالاسترشاد بها، وعلى نحو شامل لجميع شرائح المجتمع كما اعترف بذلك مجلس الأمن في قراره 2553 (2020).

8 - فالتغييرات التي سيتم إدخالها على طريقة حوكمة وتنظيم قطاع الأمن ستؤدي حتماً إلى إدخال تغييرات على توزيع السلطة والموارد، ليس فقط بين المؤسسات الوطنية بل أيضاً في المجتمع، بما في ذلك تغييرات في دينامية العلاقات بين الرجال والنساء. ولذلك، من المهم تنفيذ الإصلاحات بناءً على حوار وطني واتفاقات وطنية مع السعي إلى توزيع السلطة والموارد بطريقة أكثر إنصافاً، بما في ذلك من خلال إدخال تغييرات تم التفاوض عليها على تكوين وهيكل المؤسسات الأمنية على جميع المستويات. ورغم أهمية بناء القدرات، بما في ذلك عن طريق توفير نقاط انطلاق للإصلاحات، من الضروري أن فهم الدور السياسي والاقتصادي للمؤسسات من منظور مختلف الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية.

نهج يركز على الحوكمة

9 - تعكس حوكمة قطاع الأمن مجموعة من المعايير المجتمعية التي غالباً ما لا يقل ارتباطها بالثقافة والتاريخ عن مستوى ارتباطها بالقوانين الرسمية التي تحدد طريقة فهم الأمن وتنظيمه وتوفيره وتصوره. ولهذا فإن إصلاحات قطاع الأمن التي تهمل المعايير السائدة التي تحدد شكل حوكمة قطاع الأمن وتركز على النهج الأمنية التقنية فقط، عادة ما تكون غير فعالة.

10 - ويؤدي تطبيق مبادئ حوكمة قطاع الأمن الملائمة إلى تعزيز الشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتلبية احتياجات الأفراد على جميع مستويات الحوكمة.

(1) أشار مجلس الأمن في قراره 2553 (2020) إلى أن الملكية الوطنية والقيادة الوطنية لعملية إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تجسدا رؤية وطنية شاملة فيما يتعلق بإصلاح [قطاع الأمن]، وتنسيق تنفيذ تلك الرؤية، وتكريس الموارد الوطنية للمؤسسات الأمنية الوطنية، ورصد أثر عملية إصلاح قطاع الأمن.

(2) DCAF– Geneva Centre for Security Sector Governance, Enhancing Multilateral Support for Security Sector Reform: A Mapping Study covering the United Nations, the African Union, the European Union, and the Organisation for Security and Co-operation in Europe (Geneva, 2018).

وتتماشى تلك المبادئ مع غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وتساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل أعمّ.

11 - وتيسر حوكمة قطاع الأمن التوصل إلى فهم أعمق للآليات والممارسات الأمنية في سياق معين. وقد لا يُعترف بالضرورة بأن الآليات الفعالة في معالجة التهديدات الأمنية المحلية تشكل جزءاً من قطاع الأمن؛ ومع ذلك، فهي قد تشكل نقاط انطلاق مفيدة لتعزيز التعاون مع المؤسسات الأمنية للدولة. وقد يساعد الاعتراف بقيمة الترتيبات المحلية على رسم درب مستدام نحو بسط السلطة الشرعية للدولة وتطوير هيكل أمن وطني أكثر شمولاً.

12 - وتسلب حوكمة قطاع الأمن الضوء كذلك على دور وحواجز مختلف الجهات الفاعلة غير التابعة للمؤسسات الأمنية للدولة، مثل الجهات الأمنية الخاصة وغير الرسمية والتقليدية، بما في ذلك الشيوخ والزعماء الدينيين والجماعات المسلحة. وعند الاقتضاء، يجب تقييم المشاركة المحتملة لتلك المجموعات على ضوء الاعتبارات المتصلة بالتنوع والتمثيل.

13 - وتمشياً مع الدعوة التي وجهها الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان وخطتنا المشتركة، يجب أن يضع إصلاح قطاع الأمن حقوق الإنسان في صميم تلك المشاركة، مع اعتماد منظور مراعي للاعتبارات الجنسانية في التعامل مع جميع جوانب إصلاح قطاع الأمن. ويشكل الامتثال الفعلي لمعايير حقوق الإنسان مؤشراً رئيسياً على الكفاءة المهنية لقوات الأمن وعلى ممارسة القيادة المسؤولة. وبدون ذلك، لن تكسب قطاعات الأمن ثقة السكان، وستكون نتيجة ذلك هي انعدام الأمن وليس الأمن. ويتضمن إدماج حقوق الإنسان في أنشطة إصلاح قطاع الأمن مسائل تتناول الإصلاح الهيكلي أو المؤسسي، وممارسة القيادة والتحكم، والسلوك الفردي لقوات الأمن. ومن بين الأمثلة على ذلك اختيار الأفراد وفرزهم بشفافية ونزاهة، ومكافحة التمييز داخل المؤسسات الأمنية، والتدريب وتنظيم العمليات، وتعزيز أطر المساءلة. ومن المهم تكوين خبرات متخصصة في مجال حقوق الإنسان داخل المؤسسات الأمنية لدعم التقيد بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في الممارسة العملية. وفي الوقت نفسه، يكتسي تنسيق إصلاح قطاع الأمن عن كثب مع مبادرات العدالة الانتقالية الوطنية أهمية بالغة.

التوصية 1

رغم اتفاق الدول الأعضاء والممارسين على أنه ينبغي تنفيذ إصلاح قطاع الأمن دائماً لخدمة الحلول السياسية، فإن النهج المتبعة في الممارسة العملية كثيراً ما تكون ذات طابع تقني. وستواصل الأمم المتحدة تعزيز دعمها للنهج السياسية إزاء إصلاح قطاع الأمن وحوكمته بالقيام، من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، بوضع سياسة موجزة على نطاق المنظومة بشأن الموضوع.

ثالثاً - إصلاح قطاع الأمن في البيئات المتضررة من النزاعات

14 - في القرار 2553 (2020)، أكد مجلس الأمن من جديد أهمية إصلاح قطاع الأمن في بناء السلام، وإدامة السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وإحلال الاستقرار في الدول وإعادة البناء في أعقاب انتهاء النزاع. ولكي يؤدي إصلاح قطاع الأمن هذا الدور الرئيسي، يجب تناوله بشكل مجد وفي وقت مبكر. وفي سياق تسوية النزاعات، قد يتعين على صانعي السلام والوسطاء مقاومة إغراء توقيع الأطراف على اتفاق

سريع ولكنه غير صريح بالقدر الكافي مما يؤدي إلى ترك الكثير من مواطن الخلاف دون حل. وفي حين يمكن فهم الرغبة في إحراز تقدم سريع في الحالات المتردية، قد برهنت التجارب على أن مثل هذه الاتفاقات المبرمة بتسريع يمكن أن تنهار بسهولة عندما يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات اللازمة نحو التوصل إلى حل وسط ملموس أو تقاسم السلطة، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الأمن.

15 - واليوم، تعتمد مشاركة الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن بعد انتهاء النزاعات إلى حد كبير على نتائج عمليات الوساطة وعمليات السلام التي عادة ما تترك العديد من الخلافات المتصلة بالأمن دون حل، والتي كثيرا ما تنشئ ترتيبات مؤقتة ومجزأة لكسب الوقت. وقد لا تكون ولايات مجلس الأمن التي تطلب لاحقا من عمليات السلام أن "تنفذ" اتفاقات السلام فعالة عندما تكون الأسس السياسية لهذا التنفيذ منعدمة. ولذلك، ينبغي لإرساء أسس سياسية متينة لإصلاح قطاع الأمن أن يوجه الاعتبارات المتعلقة بتحديد الأولويات والتسلسل الزمني ومحتوى الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، كما ينبغي أن يوجه التنسيق الدولي لدعم قطاع الأمن.

عمليات الوساطة وعمليات السلام

16 - خلال العقد الماضي، جرت العادة على تضمين اتفاقات السلام أحكاما بدائية بشأن إصلاح قطاع الأمن. ولكن، بدلا من رسم الخطوط العريضة الأولية للهيكلة الأمني في الأجل الطويل وترتيبات الحوكمة التي من شأنها أن تعيد تعريف هيكل السلطة، كثيرا ما تنشئ فقط آليات ينبغي أن تبدأ في معالجة تلك الثغرات⁽³⁾. وقد سمحت التجارب في جنوب السودان وليبيا ومالي بتسليط الضوء على التحديات السياسية التي تعوق التوصل إلى اتفاق بشأن أحكام مجدية للإصلاح بسبب تزايد الضغوط من أجل إبرام اتفاقات سلام تضع حدا للضرر الذي يلحق بالمدينين بسبب النزاع. وقد تكون هذه الاتفاقات مجرد ترتيبات لوقف إطلاق النار تتطلب استخداما محدد الهدف للمساعدة وإسداء المشورة التقنية إلى الأطراف لإحراز تقدم بشأن هيكل أمني مرتقب أو خطة انتقالية أمنية أطول أجلا.

17 - ودعا اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 إلى إدخال إصلاحات شاملة على قطاع الأمن تقوم على مبادئ الشمولية وتمثيل جميع الفئات ووحدة قيادة قوات الدفاع والأمن المالية. وظلت المطالب الإقليمية المحلية الداعية إلى تطبيق اللامركزية وتنويع قوات الأمن، بما في ذلك إلى إنشاء شرطة محلية في المناطق، وإعادة نشر وحدات تابعة للجيش أصغر حجما بعد إعادة تشكيلها في الشمال تتضمن تشكيلة عرقية مختلفة.

18 - وبدلا من معالجة تلك المسائل أثناء الوساطة، أحال الاتفاق هذه المسائل المحورية المتعلقة بشأن الترتيبات الأمنية إلى هيئات فنية وآلية تنفيذ لكي تنظر فيها. وكلفت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتقديم الدعم لإنشاء آليتين متخصصتين هما لجنة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومجلس وطني لإصلاح قطاع الأمن. واستغرق إنجاز هذه المهمة ثلاث سنوات. ورغم الجهود الضخمة التي بذلتها البعثة المتكاملة، لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والأمنية والدفاعية المتوخاة في اتفاق السلام واستراتيجية الأمن الوطني.

(3) DCAF – Geneva Centre for Security Sector Governance, *Provisions on SSR and DDR in Peace Agreements* (Geneva, 2020).

19 - وتطرق الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018 إلى متطلبات إصلاح قطاع الأمن بعبارات فضفاضة في إطار الفصل المتعلق بالوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، لكنه أوكل مهمة بلورة خطط إصلاح مفصلة إلى هيئة فنية. وبفضل المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومشورتها، تمكن مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين، المنشأ بموجب اتفاق السلام، من إحراز تقدم بطيء نحو مناقشة عناصر من رؤية إصلاح قطاع الأمن.

20 - وفي ليبيا، ركز الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التوصل إليه في عام 2015 على ترتيبات تقاسم السلطة السياسية، في حين ظلت الأحكام الأمنية على مستوى المبادئ مثل السيطرة المدنية الديمقراطية واحتكار الدولة لمؤسستي الجيش والأمن. وقد كلف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالمساعدة على بناء القدرات وعلى إعادة توحيد المؤسسات الأمنية الليبية. ودعمًا لعملية برلين، يسرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إجراء الحوار بين الأطراف الليبية، بما في ذلك بشأن المسارات السياسي والأمني والاقتصادي. ويعترف هذا النهج الثلاثي المحاور باستقلالية المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية وبأنه ينبغي أخذها في الاعتبار في إطار حل أشمل للنزاع في ليبيا.

التوصية 2

نظرًا إلى أن قطاع الأمن كثيرًا ما يفتح أسير درب إلى مقاليد السلطة، تقع الترتيبات الأمنية الطويلة الأجل في صميم الخلافات السياسية في العديد من النزاعات. وفي صنع السلام، قد يؤدي تجنب موضوع الترتيبات المؤسسية في قطاع الأمن إلى الوقوع في براثن النزاع مجددًا. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يتحاور الوسطاء بنشاط ليس فقط مع الزعماء السياسيين المدنيين، بل أيضًا مع الجهات الفاعلة في المجال الأمني، التي غالبًا ما تمارس تأثيرًا سياسيًا كبيرًا.

التوصية 3

إن أولوية مشاركة الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن تكمن في تيسير الحوار السياسي بشأن ترتيبات الحوكمة الأمنية المستدامة والطويلة الأجل والمراعية للاعتبارات الجنسانية، بإسداء المشورة في المراحل المبكرة من عملية الوساطة بشأن تصميم عملية إصلاح قطاع الأمن والتخطيط لها وطرائق تنفيذها، بما في ذلك في السياقات التي تقود فيها جهات فاعلة أخرى جهود الوساطة. وقد يجنح الوسطاء إلى إعطاء الأولوية للاتفاقات القصيرة الأجل على التحاور بشأن منح إمكانية الوصول إلى المؤسسات الأمنية والسيطرة عليها. ومن المهم أن ينظر الأطراف والوسطاء في التكاليف التي تترتب على تأجيل هذه الاتفاقات الطويلة الأجل الضرورية.

التوصية 4

لتعزيز دور الأمم المتحدة في إسداء المشورة بشأن إصلاح قطاع الأمن في سياق عمليات السلام، ستواصل المنظمة التشجيع على التكامل بين القدرات المتخصصة في المجال السياسي وقطاع الأمن والوساطة في المقر وعلى الصعيد القطري من خلال تقاسم التحليلات والخطط المتصلة بإصلاح قطاع الأمن. وسيتواصل تعزيز التعاون مع الشركاء الرئيسيين مثل المنظمات الإقليمية في مجال إصلاح قطاع الأمن والوساطة.

التوصية 5

قد ثبت أن الاستثمارات المصممة خصيصا للقدرات الأمنية والحوار السياسي والتوصل إلى اتفاقات أمنية شاملة للجميع ضرورية لإصلاح قطاع الأمن بشكل مستدام. ويمكن للمبادرات التي تبني الثقة بين المؤسسات الأمنية والمجتمعات المحلية والتي تبني قدرة المؤسسات، على جميع المستويات، على تلبية الاحتياجات الأمنية والإنسانية المحلية، أن تعطي دفعا للحوار السياسي وتمهّد الطريق نحو إصلاح قطاع الأمن على نطاق أوسع.

الترتيبات الأمنية المؤقتة والانتقالية

21 - في سياق عمليات السلام، عادة ما تطرّف مطالب بتحويل ترتيبات الحوكمة والترتيبات المؤسسية في قطاع الأمن. ويمكن الإعراب عن هذه المطالب بالدعوة إلى إدماج الجماعات المسلحة السابقة في هياكل الأمن والدفاع. وتشمل المطالب الشائعة أيضا المطالبة بتحسين تمثيل الجماعات المحلية أو الإثنية في مؤسسات الأمن الوطني. وفي أعقاب النزاعات مباشرة، كثيرا ما تظل المسائل المتعلقة بنطاق الإدماج والمعايير والشروط المطلوبة لذلك وبحوكمة قطاع الأمن في المستقبل دون حل. وبدلا من ذلك، كثيرا ما ينصبّ الاهتمام خلال تلك الفترة على الترتيبات الأمنية الانتقالية والمخصصة ذات الأثر المحدود.

22 - والحالة في عملية السلام في مالي مثال جيد على ذلك. فقد كان التقدم المحرز صوب إصلاح قطاع الأمن وإدماج الجماعات المسلحة في قوات الدفاع والأمن المالية شرطا مسبقا لالتزام الحركات الموقّعة على الاتفاق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولكن عندما تعذّر التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل، تم صياغة مشروع تجريبي يهدف إلى إعادة النشر التدريجي لوحدات عسكرية وأمنية مشتركة في المناطق الشمالية الثلاث وهي غاو وكيدال وتمبكتو. وفي عام 2021، بعد مرور ست سنوات على توقيع اتفاق السلام، تم إدماج حوالي 50 في المائة فقط من العدد المتوقع عليه من المقاتلين السابقين المتوقع أن يشاركوا في المشروع التجريبي في قوات الدفاع والأمن المالية.

23 - وفي جنوب السودان، وبفضل الدروس المستفادة من الجهود السابقة المبذولة لإصلاح قطاع الأمن، توخى المجتمع الدولي حذرا أكبر في دعمه لتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية المحددة في الاتفاق المنشط لعام 2018. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المشاركة في تيسير الحوار وتقديم المشورة التقنية بشكل متحفّظ بشأن رؤية الأمن الوطني. وحافظ المجتمع الدولي أيضا على اتساق خطاباته التي أفادت بأن الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن لا يمكن أن يقوم إلا على رؤية وطنية شاملة للجميع بشأن إصلاح قطاع الأمن تقترن مع استثمار شفاف ومعزز للموارد الوطنية في المؤسسات الأمنية.

التوصية 6

إن الدعم المكثف للترتيبات الأمنية الانتقالية والمخصصة، إلى أبعد من تدابير بناء الثقة التي لا تجذب الأنظار، قد عجز إلى حد كبير عن تشكيل نقطة وصل نحو وضع ترتيبات أمنية أطول أجلا. وقد يترك استثمار الموارد في هذه الترتيبات أيضا أثرا سلبيا على تحفيز الجهات الفاعلة على التوصل إلى اتفاقات مستدامة، وقد يساهم في تجزئة للمشهد الأمني من جراء ظهور مزيد من الجماعات التي ترغب في الاستفادة من الترتيبات. ويعزز هذا الدرس أسبقية المشاركة السياسية للأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاقات دائمة بين الأطراف بشأن إصلاح قطاع الأمن وحوكمته. وستعزز الأمم المتحدة قدرتها على إسداء

المشورة بشأن نماذج إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تصميم العمليات، وتقييمات التكاليف المترتبة والمواعيد النهائية. وستكتسب المنظمة المعارف وتستخلص الدروس من التجارب الوطنية المتنوعة وستعزز قدرات الأمم المتحدة والقدرات الوطنية على التخطيط الاستراتيجي لإصلاح قطاع الأمن.

أطر السياسات والخطط الوطنية

24 - لطالما كانت السياسات والاستراتيجيات الأمنية الوطنية العلامة المميزة للملكية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وهي ترسل إشارة بشأن الغرض الاستراتيجي إلى أصحاب المصلحة الخارجيين وتهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الداخل. وهي تمثل أيضا تعبيراً جماعياً عن القيم الأمنية التي يتمسك بها البلد وشعبه. ويتم التعبير عن الملكية أيضاً من خلال الأحكام الدستورية والقوانين التي تنظم قطاع الأمن، بما في ذلك الرقابة والمساءلة. وقد شكّل الدعم المقدم لوضع رؤية وطنية شاملة للجميع عند إصلاح قطاع الأمن جزءاً أساسياً من مشاركة الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن خلال العقد الماضي.

25 - وتتفاعل النزاعات وانعدام الأمن والعنف بطرق فريدة في كل سياق، مما يتطلب وضع استجابات فريدة. وتتيح الأطر الأمنية المملوكة وطنياً فرصة لتكييف المبادئ العامة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون مع الظروف والاحتياجات المحلية. غير أن استعراض الأطر في السياقات المتضررة من النزاعات كشف أن هذه الوثائق نادراً ما تراعي خاصيات النزاع والجوانب الجنسانية.

26 - وتشكل انقسامات المجتمع والمنافسة للحصول على موارد الدولة والتردد في تناول المخاطر الهيكلية والعوامل المسببة للنزاعات في قطاع الأمن، عقبات رئيسية أمام وضع أطر أمنية مجدية وشاملة للجميع في البيئات المتضررة من النزاعات. كما أن ضيق المهل الزمنية، التي كثيراً ما تفرضها الجهات المانحة غير الراغبة في تقديم الدعم دون وضع أطر للخطط الوطنية، يؤدي عن غير قصد إلى تفضيل الوثائق التقنية التي يعدها خبراء أجانب على الحوار والتشاور على نطاق موسّع. وبشكل أعم، في سياقات النزاعات الجارية، لا ينبغي استخدام أطر إصلاح قطاع الأمن الوطني كتبرير للمؤسسات الأمنية وبرامج بناء القدرات المدعومة دولياً التي يفوق نسقها التقدم المحرز على مستوى الحوار السياسي والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

27 - ونادراً ما تولي الأطر الوطنية قدراً كافياً من الاهتمام للسياق السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو المؤسسي الذي توجد فيه. وفي السياقات التي لم تحظ فيها المجتمعات المحلية بحماية القوات العسكرية أو الأمنية الوطنية واعتمدت على الآليات المجتمعية لأجيال، لم تقم أطر الأمن الوطني إلى حد كبير بالاعتراف بهذه الحقائق أو تناولها أو بتوفير رؤية مستدامة ومملوكة محلياً للدور المستقبلي لتلك الآليات في حوكمة قطاع الأمن.

28 - وكما اتضح من العمل الذي قامت به الأمم المتحدة في أجزاء من أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، يمكن لسياسات قطاع الأمن القائمة على الأدلة المعنية بمشاكل محددة، التي تُعد بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية والتي تعتمد على آليات المشاركة والرقابة المقبولة محلياً، أن تحدث فرقاً حقيقياً من حيث الحد من العنف وبناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة⁽⁴⁾. ففي أوكرانيا والسلفادور، أدى الدعم المتوازن

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Analysis on innovation in citizen security and human rights in Latin America and the Caribbean – A perspective from the public policies and institutional management (2020).

والشامل المقدم للحكومة والمنظمات الشعبية المتصل بعملية التخطيط للأمن الوطني المراعي للظروف والاحتياجات المحلية إلى تهيئة بيئة مواتية لبناء السلام والتنمية.

التوصية 7

ينبغي للممارسات الحالية التي يقوم عليها وضع أطر الأمن الوطني أن تعطي الأولوية للسياق الوطني والمحلي بدلا من المؤشرات العامة المتعلقة بالقدرات. ويجب تعزيز قدرة المجتمع على المشاركة في حوكمة الأمن على مستوى الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والنساء والشباب. فالسياسات التي تركز على حل تحديات أمنية محددة قابلة للتقييم المجدي بسهولة أكبر ويمكن إدخال تعديلات عليها في الوقت المناسب. والأهم من ذلك هو أنه يمكن لهذه النهج أن تحفز الابتكارات المملوكة وطنيا في تصميم المؤسسات وأن تؤدي إلى إدخال تحسينات أمنية مستدامة فشلت الاستراتيجيات والبرامج العامة لبناء القدرات إلى حد كبير في إدخالها. وتتيح سياسات واستراتيجيات الأمن الوطني أيضا فرصة هامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب إصلاح قطاع الأمن وحوكمته، وإزالة الحواجز القانونية والمؤسسية والتنظيمية التي تحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في قطاع الأمن، وزيادة تمثيلها على جميع المستويات داخل المؤسسات الأمنية.

تنسيق الدعم الدولي في البيئات المتضررة من النزاعات

29 - إن تنسيق الدعم الدولي المقدم لإصلاح قطاع الأمن مهمة وطنية رئيسية. وخلال العقد الماضي، كثيرا ما طلب مجلس الأمن والحكومات الوطنية من الأمم المتحدة أن تقود مساعي دعم تنسيق المساعدة الدولية فيما يتعلق بجهود إصلاح قطاع الأمن الوطني، امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وقد اضطرت الأمم المتحدة بدور هام في تحسين الآليات والقواعد التي تنظم تنسيق إصلاح قطاع الأمن. فقد أدى تنفيذ المهام ذات الصلة الصادر بها تكليف من قبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى تعزيز لمبدأ الملكية الوطنية، وبناء قدرات التنسيق الوطنية، وتعزيز آليات المساءلة للتصدي للانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتعزيز الشراكات، وتحسن في التعاون المتعدد الأطراف على نطاق أوسع. وساهمت أطر التنسيق في تحسين القدرة على التنبؤ عندما يتقدم الشركاء لقيادة جوانب محددة من الإصلاح تحت التوجيه العام للسلطات الوطنية.

30 - ورغم ذلك التقدم، يظل تدني مستوى التنسيق بين الشركاء الدوليين يمثل تحديا مستمرا يعرقل فعالية إصلاح قطاع الأمن⁽⁵⁾. وخلافا لمجالات المساعدة الدولية الأخرى، مثل الأنشطة الإنمائية أو الإنسانية، لا يسترشد تنسيق قطاع الأمن بأية مبادئ عامة. ولا يعتمد التنسيق بين الشركاء الدوليين على عمليات تحليل وتقييم وتخطيط مشتركة، ونادرا ما يكون متصلا بأولويات واضحة. وعادة ما تتم بلورة برامج بناء القدرات التقنية والمواكبة عليها في العواصم الوطنية ولا يمكن تعديلها بسهولة لمواكبة تغير الظروف على أرض الواقع. ويمثل تدارك هذه الثغرات والمواءمة بوضوح بين تنسيق إصلاح قطاع الأمن والمبادئ المنق

(5) Adedeji Ebo, "UN support to SSR: From peacekeeping to sustaining peace" in Adedeji Ebo and Heiner (Eds.), *The United Nations and Security Sector Reform: Policy and Practice* (Vienna, 2020).

عليها، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن 2553 (2020)، أولوية رئيسية، بما في ذلك في إطار إصلاح قطاع الدفاع. وينبغي لآليات وعمليات الشراكة أن توضح الأدوار من أجل ضمان القدرة على التنبؤ بالدعم المقدم من الجهات الفاعلة الدولية.

التوصية 8

ستضع عمليات السلام خططا متكاملة لدعم إصلاح قطاع الأمن وستحدثها دوريا مع ضمان مواءمة تلك الخطط مع الولايات والأهداف السياسية، وأن تحدد بوضوح أدوار جميع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، بما يتواءم مع الولايات ذات الصلة، ومع مراعاة مشاركة الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى. وستجري الأمم المتحدة تقييمات لإصلاح قطاع الأمن بالتعاون الوثيق مع النظراء الوطنيين والشركاء الدوليين لتوجيه التخطيط للدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن والرصد والتقييم المشتركين لهذا الدعم.

التوصية 9

قد طلب مجلس الأمن إلى الأمانة العامة أن تقيم شراكات استراتيجية وأن تكفل شفافية الدعم الدولي وشموليته والمساءلة عنه، بما في ذلك من خلال دور المنظمة التنسيق عند صدور تكليف بذلك. وقد طلب المجلس إلى الأمين العام أيضا الإبلاغ عن الدعم الدولي المقدم لإصلاح قطاع الأمن من خلال تقارير محددة. ولتنفيذ تلك المهام، ستعمل المنظمة عن كثب مع الشركاء لإنشاء آليات تخطيط مشتركة بهدف دعم إصلاح قطاع الأمن ولإقامة روابط أفضل بين تلك الخطط والأولويات الوطنية، وسننشئ آليات تنسيق تُعنى بالدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن على النحو المبين من قبل مجلس الأمن في قراره 2151 (2014) و 2553 (2020). وفي السياقات التي تنفذ فيها الأمم المتحدة ولايات مجلس الأمن المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، من الأهمية بمكان أن يتم التنسيق بشكل وثيق بين جميع أشكال الدعم الدولي المقدم، بما في ذلك من الثنائي والمتعددي الأطراف ودعم الأمم المتحدة. وينبغي أن يشمل التنسيق الفعال أيضا التعاون في التطبيق المشترك لاعتبارات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

رابعاً - دور إصلاح قطاع الأمن في الحفاظ على السلام وتيسير التنمية المستدامة

31 - من حق كل مجتمع أن يحدد رؤيته الخاصة للأمن وأن يختار ويضع الترتيبات المؤسسية وترتيبات الحوكمة لقطاع الأمن الأكثر ملاءمة للتقاليد التاريخية والثقافية والاقتصادية والأمنية التي تميزه، وذلك في كنف الامتثال التام للالتزامات القانونية الدولية للدولة المعنية. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إطارا مهما للتخطيط لإصلاحات قطاع الأمن المصممة خصيصا لملاءمة الظروف الفريدة لكل سياق والقادرة على مواجهة التحديات المعقدة والناشئة مثل تغير المناخ والتوسع الحضري والثورة الرقمية، ولتنفيذ تلك الإصلاحات⁽⁶⁾.

(6) انظر United Nations Office at Geneva–DCAF – Geneva Centre for Security Sector Governance, “The Impact of Climate Change on Global and Local Security Governance: Learning from Local Experiences of the Security Sector”, Seminar Report, 2020

التخطيط للخفض التدريجي لعمليات السلام والانتقال منها

32 - تمثل قدرة المؤسسات الأمنية الوطنية على القيام بفعالية بحماية المدنيين وضمان حقوق الإنسان احتياجا بالغ الأهمية عندما تشرع عمليات السلام في خفض وجودها. وفي تلك المرحلة، عادة ما تكون الإصلاحات الهامة جارية أو قد تكون لم تبدأ بعد، في حين يجب على عمليات السلام تسليم مهام دعم تلك العمليات إلى الأفرقة القطرية والشركاء. وفي الحالات التي تمت فيها عمليات الانتقال بنجاح، كفلت أن يكون لدى السلطات الوطنية استراتيجيات تشمل الحكومة بأكملها ميسورة التكلفة وتنفذ في إطار عملية إصلاح شامل تخضع لها الإدارة العامة وأطر التنمية الوطنية. وتضطلع عمليات السلام بدور محوري في تعزيز التعاون المبكر فيما بين السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء المعنيين، لضمان مواصلة عملية الإصلاح الوطني من خلال التنفيذ المستدام للمبادرات الرئيسية وتوفير تمويل مستدام للإصلاحات على الصعيدين الوطني والدولي.

33 - وبعد خروج بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، اضطلع إصلاح قطاع الأمن بدور هام في الحفاظ على السلام في هذين البلدين. وبعد أن إكمال ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، واصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك من خلال اللجان المدنية - العسكرية المحلية مما مكن السكان من المشاركة في تنفيذ استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن الوطني. وتتطلب هذه الجهود التفاعل السياسي المستمر من جانب المنسق المقيم لتهيئة المجال الذي يتيح لفريق الأمم المتحدة القطري تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعزيز المساءلة والشفافية في قطاع الأمن، الأمر الذي ينشأ عنه ضمان لعدم تأجج النزاع مجددا.

34 - وقد اضطلع صندوق بناء السلام بدور حاسم في هذه السياقات، بما في ذلك من خلال تمويل لجان السلام التي أنشئت في جميع مقاطعات ليبيريا البالغ عددها 15 مقاطعة من أجل إعطاء دفع للنهج الذي يركز على المجتمع المحلي إزاء إصلاح قطاع الأمن. وتسمح تلك الآليات بمشاركة الجمهور في الإصلاحات وبملكته لها، وقد شكّلت عوامل ساعدت على إضفاء الشرعية في الدول التي كانت بصدد استعادة سلطتها تدريجيا وإعادة تشكيل العقد الاجتماعي مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة على الصعيد المحلي، بما يتواءم مع إطار حوكمة أعمّ تحدده استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن الوطني.

35 - وركز التخطيط للمرحلة الانتقالية في ليبيريا أيضا على جعل توطيد السلام من خلال إصلاح قطاع الأمن ميسور التكلفة. وحسب ما ورد في استعراض النفقات العامة في قطاع الأمن الذي اشتركت في إجرائه الأمم المتحدة والبنك الدولي في ليبيريا، ظهر في الفترة 2012-2018 فارق في التمويل يُقدَّر بـ 86 مليون دولار بين تكلفة الحفاظ على النظام العام والإيرادات المتوقعة. وأوصى الاستعراض بالتعاون فيما بين الوكالات بين وزارة المالية ومجلس الأمن القومي وقيادة المؤسسات الأمنية لإعادة توزيع الموارد أو تحديد تدابير شاملة لعدة قطاعات.

التوصية 10

لضمان استمرار تمويل الإصلاحات الرئيسية لقطاع الأمن بعد خفض التدريجي لعمليات السلام، يتعاون كبار ممثلي الأمين العام عن كثب مع السلطات الوطنية لدعم استعراض النفقات العامة في قطاع الأمن الوطني وإجراء هذا الاستعراض في أوانه، عند الطلب، لضمان القدرة على تحمل تكاليف عمليات إصلاح قطاع الأمن وملكته الوطنية واستدامتها وضمان مراعاة الجوانب الجنسانية للإصلاح وتمويلها

تمويلا مناسباً. وتكتسي هذه الاستعراضات أهمية خاصة في البيئات الانتقالية لمساعدة الدول المضيفة على تفادي حدوث عجز مالي وللتقليص من حجم هذا العجز عقب الخفض التدريجي لعمليات السلام، الذي كثيرا ما يقترن بانخفاض في المساعدات المالية الدولية. ويمكن لعمليات السلام أن تقدم الدعم التقني لهذه الاستعراضات في المراحل الرئيسية من عملية إصلاح قطاع الأمن الوطني وخلال مختلف مراحل دورة البعثات، بما في ذلك في مرحلة البدء والمراحل الانتقالية، إذا صدر تكليف بذلك أو طُلب منها القيام بذلك. ويمكن لمصادر التمويل الجماعي، مثل الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، أن تدعم أيضا التنفيذ المستدام لإصلاح قطاع الأمن.

الحفاظ على السلام خارج السياقات المتصلة بالنزاعات

36 - في عدد متزايد من السياقات، طلبت السلطات الوطنية دعم الأمم المتحدة من أجل تصميم وتنسيق وتنفيذ عمليات إصلاح قطاع الأمن الوطني. وفي بوركينافاسو، وغامبيا، وغينيا، وليسوتو، شرعت الحكومات الوطنية في القيام بإصلاح قطاع الأمن عقب عمليات نقل سلمي للسلطة. ومع ذلك، فالتطورات في غينيا وبوركينا فاسو، حيث أطاح الجيش بحكومتين منتخبتين، توضح جيدا التحديات التي تواجه الحفاظ على التزام حقيقي بمفهوم أساسي للمجتمعات الديمقراطية: السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

37 - وبالإشراف بالأولويات الوطنية والسياق المحلي، تستفيد الأمم المتحدة بشكل متزايد من الخبرات والأدوات المشتركة لركائز السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، تحت قيادة المنسقين المقيمين، وكثيرا ما تستعين بجهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون لدعم الدول الأعضاء في مساعيها الرامية لتطوير قطاعات الأمن فيها بما يتواءم مع التغييرات السياسية والديمقراطية الأوسع نطاقا التي تشهدها مجتمعاتها.

38 - وفي كل سياق من السياقات، تم تسليط الضوء على الدور الهام للمنسقين المقيمين، واضطلع صندوق بناء السلام بدور محوري، حيث وفّر موارد مرنة لدعم تصميم وتنسيق إصلاح قطاع الأمن. وفي غامبيا، مكّن الصندوق من تفعيل نظام حوكمة وإدارة بقيادة مدنية لقطاع الأمن، وزاد من التنسيق فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية ويسر بلورة سياسة الأمن الوطني لعام 2019 والاستراتيجيات اللاحقة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

39 - وتكتسي الاستفادة من المساعي الحميدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتنسيق الوثيق ومواءمة الجهود مع الشركاء الثنائيين أهمية حاسمة لضمان استمرارية الدعم الدولي. وما فتئت الأمم المتحدة تعمل إلى جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا، وإلى جانب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ليسوتو، من أجل الحفاظ على الالتزام السياسي بإصلاح قطاع الأمن. ويسرت التقييمات المشتركة التوصل إلى فهم موحد للتحديات الماثلة أمام السلام والتنمية في وقت مبكر من العملية. وقد أسهمت بعثات التقييم التقني المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن التي أوفدت إلى غامبيا في الأعوام 2017 و 2019 و 2021 إسهاما مباشرا في تحديد الأولويات الوطنية، وهيات فرصا مناسبة للتفاعل السياسي المنسق من قبل الأمم المتحدة وشركائها.

40 - وفي غرب البلقان، قدّمت الأمم المتحدة الدعم مؤخرا للسلطات في وضع خريطة طريق إقليمية لإيجاد حل مستدام لحيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وجرى تفعيل خريطة الطريق من خلال خطط عمل مصممة خصيصا وضعتها كل جهة مستفيدة من خريطة الطريق، مع وضع أهداف عامة قابلة للقياس ومحددة زمنيا. كما أن إنشاء منبر إقليمي فريد

للتسيق والرصد بدعم من الاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء، يساهم أيضا في توفير الدعم المحدد الهدف والمنسق في أوانه الذي يقدمه الشركاء والمانحون الدوليون إلى الحكومات الوطنية في المنطقة.

41 - وتتصل بعض التحديات الرئيسية التي واجهتها الحكومات حتى الآن بتمويل الإصلاحات وإعطائها الأولوية وتسيق الدعم الخارجي. وتضع المطالب الشعبية الداعية إلى إدخال تغييرات سريعة وجلية الضغط على الحكومات التي لها قطاع أمني يتقل كاهل الميزانية الوطنية، بينما تكون المعدات والبنية التحتية بالية ومرتببات ضباط الشرطة العاديين والجنود وموظفي الوزارة متدنية. وكثيرا ما تكون التغييرات التي تعزز شفافية النفقات، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة المشتريات وكشوف المرتبات، حساسة نظرا لأنها تمس المصالح الخاصة للجماعات والأفراد، ولكنها قد تكون ضرورية للسماح بتعيين وتدريب مجندين من الشباب، مما قد يعزز أيضا الشمولية ويرفع مستوى تمثيل المرأة.

42 - ويشكل عدم وجود معاشات تقاعدية مستدامة لموظفي قطاع الأمن عبئا ماليا وسياسيا إضافيا على الإصلاحات. ولذلك، تجد الحكومات عادة صعوبة بالغة في الحفاظ على التزام بإدخال إصلاحات هيكلية.

43 - وفي بوركينا فاسو، وبفضل عملية تشاور واسعة النطاق سمحت بالتوصل إلى توافق في الآراء بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات الأمنية، استغرق الأمر حوالي أربع سنوات لوضع استراتيجية أمنية شاملة ومملوكة وطنيا اعتمدت في أواخر عام 2020. وفي الوقت نفسه، وبسبب التدهور السريع في الحالة الأمنية، اضطرت الحكومة إلى تغيير محور اهتمامها لتركز أكثر على جهود مكافحة الإرهاب بقيادة الجيش. وأقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام شراكة مع وزارة الأمن بشأن التخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقد أثار الانقلاب العسكري الأخير تساؤلات بشأن الالتزامات المتفق عليها وطنيا ورؤية إصلاح قطاع الأمن، التي تركز على تعزيز قدرات الشرطة والحوكمة الديمقراطية لقطاع الأمن.

11 التوصية

ستواصل الأمم المتحدة بناء قدرات وخبرة المنسقين المقيمين لمساندة الحكومات التي تسعى إلى تطوير وتعزيز قطاع أمنها في إطار عمليات التحول الديمقراطي التي تشهدها. ومن المعتمد أن يشمل الدعم المقدم في أوانه من خلال القدرات الاحتياطية، بما في ذلك الهيئة الدائمة لإصلاح قطاع الأمن وحوكمته (فريق "SSuRGe") في برينديزي، إيطاليا، التي أنشئت بفضل الموارد الخارجة عن الميزانية التي قدمها الشركاء والمانحون، تقديم الدعم إلى الحكومات للتخطيط للموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الإصلاح العاجلة وجمع الأموال.

12 التوصية

لضمان استمرار التقدم وتحقيق الملكية على نطاق واسع، تمثلت إحدى الممارسات الجيدة في إدماج إصلاحات الأمن في خطط التنمية الوطنية التي تتيح إدخال تغييرات مقصودة مع مرور الوقت دون التخلي عن الالتزام بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة. وقد تساعد إقامة روابط بين إصلاحات المؤسسات الأمنية وخطط التنمية على حماية الإصلاحات من الاستقطاب والتفكير القصير الأمد في أوقات الأزمات.

تمويل إصلاح قطاع الأمن والمساعدة الإنمائية

44 - لا تزال أجزاء من تمويل الدفاع الوطني تتم في كثير من الأحيان خارج أطر الميزانية الوطنية، وهو لا يستند إلى المعايير الدولية المتعلقة بالإنفاق العام والمساءلة المالية، كما أنه لا يخضع للرقابة البرلمانية. وفي بعض الأحيان، قد تكون السرية في مجالات محدودة من ميزانية الدفاع الوطني والاستخبارات مبررة. ولكن في هذه الحالات، من شأن ترتيبات رقابة البرلمان التي تجري خلف الأبواب المغلقة أن تساعد على الحفاظ على الضوابط والموازن اللازمة. فانهدام الشفافية على مستوى إدارة النفقات الأمنية يعرقل وضع ميزانيات وطنية فعالة ويزيد بشكل كبير من احتمال الفساد في قطاع الأمن، مما يقلل بدوره من فعالية قوات الأمن ومهنتها ويقوض الثقة الشعبية في مؤسسات الدولة. ومن المهم أيضا ضمان نزاهة وحياد وشفافية الدعم الخارجي المقدم، بما في ذلك مشورة الخبراء. وتشكل الممارسة المتمثلة في التعويضات الدفاعية، وهي ترتيبات تعويض من الشركات تطالب بها الحكومات المستوردة للأسلحة كشرط لشراء المعدات والخدمات الدفاعية الأجنبية، مثالا جيدا على المعاملات المالية غير الشفافة المعرضة للفساد.

45 - وقد أدى انكماش الحيز المالي وارتفاع خدمة الديون، اللذان تفاهما بسبب أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى زيادة تقليص حجم الموارد المالية المتاحة لدى الدول الأعضاء الأكثر هشاشة لتمويل إصلاح قطاع الأمن.

46 - وتعتمد البلدان المتضررة من النزاعات أكثر من أي وقت مضى على التمويل الخارجي والتعاون التقني لسد النقص في الميزانية المخصصة لإصلاح قطاع الأمن وإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وتعترف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن التمويل الخارجي لإصلاح قطاع الأمن من العوامل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لأعضاء اللجنة الإبلاغ عن نفقات التعاون التقني الهادفة إلى تحسين الحوكمة الرشيدة والسيطرة الديمقراطية والرقابة المدنية باعتبارها مساعدة إنمائية رسمية.

47 - ولا يزال التمويل المؤهل للاعتبار بأنه من أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية متاح لإصلاح قطاع الأمن مصدرا غير مستغل إلى حد كبير من مصادر التمويل الخارجي لإصلاح قطاع الأمن وحوكمتها. وقد أفادت لجنة المساعدة الإنمائية بأن أعضاءها خصصوا مبلغا قدره 802 مليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية لإدارة وإصلاح النظام الأمني في العالم، أو نسبة 0,6 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2019. وفي المجموع، تلقت الدول المضيفة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ولبنان، ومالي)، حوالي 100 مليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية لإصلاح قطاع الأمن سنويا. ومن المؤسف أن هذا المبلغ غير كافٍ لسد النقص في التمويل في الدول المتضررة من النزاعات.

48 - وإضافة إلى ذلك، لم يُدرج الأمن في أطر التمويل الوطنية المتكاملة للتنمية المستدامة⁽⁷⁾. وهناك قلق من عدم حصول الأولويات الهامة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن الوطني وحوكمتها، مثل الحوكمة الديمقراطية ومساءلة المؤسسات الأمنية، على التمويل الكافي حتى عندما تُعطى الأولوية في الخطط الوطنية للمنع والإنعاش والتنمية.

(7) اعتمدت في خطة عمل أديس أبابا لعام 2015 في سياق مبادرة تمويل التنمية. انظر <https://inff.org>.

49 - ويتسم المشهد التمويلي الدولي لإصلاح قطاع الأمن بالتجزئة ويفتقد للشفافية. فلا توجد آلية تتيج تتبع تدفقات الدعم غير المؤهل للاعتبار بأنه من أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا تستخدم الجهات المانحة منهجية موحدة لتسجيل مختلف فئات الدعم، مما يضع عبئا على عاتق آليات الرقابة والمساءلة الوطنية مثل البرلمانات أو هيئات الرقابة المستقلة أو المجتمع المدني. ويتسبب ذلك في تقويض الملكية الوطنية فضلا عن فعالية التخطيط لإصلاح قطاع الأمن وتنسيقه وتقييمه. ولذلك، فالحوار الجاري بين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية وشركائهم بشأن المفهوم الجديد للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة مرحب به.

التوصية 13

من الأهمية بمكان زيادة الدعم المقدم لتعزيز القدرة المؤسسية للدول المتضررة من النزاعات على تخطيط الموارد الوطنية وتعبئتها وميزنتها وتخصيصها وإنفاقها على الدفاع والأمن بما يتماشى مع الأولويات الوطنية في إطار قوي للمساءلة والرقابة وضمان تكامل الأولويات والاحتياجات المتعلقة بالجنسانية. ومن شأن تحسين إبلاغ الدول الأعضاء عن المساعدة الأمنية الخارجية في إطار الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة أن يحسن الشفافية والمساءلة المتبادلة بين الشركاء في التنمية وأن يساهم في تحسين استدامة التمويل الوطني لإصلاح قطاع الأمن. وستساهم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن في ذلك الحوار.

50 - وقد قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، وليبيريا، ومالي في تعزيز قدراتها الوطنية على التخطيط للموارد الوطنية وللموارد المالية المقدّمة من الجهات المانحة المخصصة لعمليات إصلاح قطاع الأمن فيها وعلى تعبئة تلك الموارد ورصدها وإدارتها بكفاءة. وفي عام 2016، وبالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، ساعدت الأمم المتحدة جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء تقييم للإنعاش وبناء السلام وعلى وضع خطة وطنية للإنعاش وبناء السلام تحدد تكاليف المبادرات ذات الأولوية، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. وفي الفترة 2017-2018، سمح الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى السلطات الليبيرية فيما يتعلق بتحديد تكاليف وميزنة خطة العمل المتصلة باستراتيجية الأمن الوطني، بضمان توفير تمويل يمكن التنبؤ به لقطاع الأمن في سياق الخفض التدريجي للبعثة وخروجها.

51 - وفي إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات، تعاونت الأمم المتحدة والبنك الدولي على دعم الاستعراضات المشتركة للنفقات العامة في قطاعي الأمن والعدالة في خمسة بلدان هي: ليبيريا (الفترة 2011-2013 والفترة 2017-2018)، والصومال (الفترة 2014-2017)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (الفترة 2016-2017)، وغينيا بيساو (الفترة 2017-2018)، وغامبيا (الفترة 2018-2019). وقد أرشدت تلك الاستعراضات خطط الأمن الوطني، بما في ذلك الخطة الانتقالية الأمنية لنقل مهام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى ليبيريا، وتقييم قطاع الأمن في غامبيا. ويتضمن دليل فني مشترك (عام 2017) إرشادات مفصلة بشأن منهجية إجراء تلك الاستعراضات⁽⁸⁾.

(8) Bernard Harborne, William Dorotinsky and Paul M. Bisca, eds., Securing Development: Public Finance and the Security Sector: A Guide to Public Expenditure Reviews in the Security and Criminal Justice Sectors (World Bank-United Nations, 2017).

التوصية 14

يواصل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي تعزيز تنسيق الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن في المقر وعلى الصعيد القطري. وينبغي أن يمكن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة بناء السلام من تبادل الخبرات والممارسات الجيدة استناداً إلى المعايير العالمية والإقليمية المتفق عليها لإصلاح قطاع الأمن.

التوصية 15

يكتسي تحقيق التكامل بين الشركاء الدوليين المعنيين بالأمن وبناء السلام والتنمية أهمية حاسمة لضمان فعالية التمويل الدولي لإصلاح قطاع الأمن وخضوعه للمساءلة. وستقوم الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين، بتطوير أدوات تخطيط على نطاق المنظومة لدعم إصلاح قطاع الأمن. كما ينبغي للمبادئ التي تُرشد التنسيق الدولي لدعم قطاع الأمن أن تعزز اتساق السياسات التي تتبعها الجهات الفاعلة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان وبناء السلام والأمن، وأن تعزز الشراكات الاستراتيجية.

التوصية 16

يتيح العمل من خلال ترتيبات الشراكة المخصصة تعزيز تفاعل الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية بغية تشجيع التمويل المحسن والمبتكر لإصلاح قطاع الأمن في إطار إصلاحات القطاع العام الأوسع نطاقاً لزيادة الحيز المالي الضروري للاضطلاع بالاستثمارات اللازمة في قطاع الأمن⁽⁹⁾. وستكفل الأمم المتحدة أيضاً مواءمة الأدوات المالية والبرنامجية المتاحة بشكل أفضل من خلال التخطيط المشترك بانتظام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بغية إعطاء الأولوية للمخاطر الهيكلية، وتوفير حوافز لأصحاب المصلحة الوطنيين تشجع على التصرف وفقاً للالتزامات الوطنية المتعلقة بالإصلاح، وتطوير قدرة المؤسسات والآليات على جميع مستويات المجتمع على المشاركة في حوكمة قطاع الأمن. وينبغي لهذه الآليات أيضاً أن تكفل توفير التمويل الكافي للنهوض بتنفيذ التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في قطاع الأمن واضطلاعها بدور أكبر في تصميم إصلاحات قطاع الأمن على الصعيد الوطني وفي تنفيذ هذه الإصلاحات ورصدها وتقييمها.

خامساً - الأبعاد الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن

52 - خلال العقد الماضي، عمد العديد من الدول الأعضاء إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين في قطاعات الأمن الوطني، بسبل من بينها التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإلغاء النصوص التشريعية التي تميز بين الجنسين، وتنفيذ استراتيجيات أمن وطني مراعية للمنظور الجنساني. ونتيجة لذلك، تمكنت النساء في العديد من البلدان من شغل مناصب في قطاع الأمن كانت حكرًا على الرجال في العادة. وفي عام 2021، تمثل النساء نسبة 12 في المائة من وزراء الدفاع في العالم⁽¹⁰⁾، مما يبرهن على أن

(9) من الأمثلة الجيدة على الابتكار المقترح الذي قدمه بنك التنمية الأفريقي المتعلق بتصميم سندات استثمار مربوطة بالأمن ستمح لأفريقيا بتعبئة الموارد في الأسواق العالمية من أجل تعزيز أمنها.

(10) حسب البيانات المتاحة للعموم من 193 بلدا جمعتها وحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية بإدارة عمليات السلام في آب/أغسطس 2021.

أجري 18 تقييماً للحواجز في جميع أنحاء العالم لتحديد العقبات التي لا تزال تعرقل نشر النساء في عمليات السلام على الصعيد الوطني.

56 - ولمواجهة تلك التحديات، اتخذت الأمم المتحدة خطوات هامة لمساعدة البلدان على إزالة تلك الحاجز وزيادة مشاركة المرأة في قطاعات الأمن الوطني، بما في ذلك من خلال التقييمات، وفرض حصص لضمان التكافؤ بين الجنسين، واستعراض سياسات الموارد البشرية، والتعيينات المراعية للاعتبارات الجنسانية. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم إلى مؤسسات الأمن الوطني لبلوغ الحصص البالغة 35 في المائة المخصصة للمرأة بموجب قانون المساواة بين الجنسين في البلد. أما في الصومال ودولة فلسطين، فقد سمح الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة بزيادة تمثيل المرأة في جهاز الشرطة من 5 إلى 15 في المائة، ومن 3,5 إلى 6 في المائة، على التوالي. وفي غرب البلقان، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في القوات المسلحة من 3 إلى 6 في المائة في عام 2012، وإلى 6 إلى 9 في المائة في عام 2020.

تعزيز قدرة قطاعات الأمن الوطني على منع أعمال العنف وحماية المجتمعات المحلية

57 - يؤثر تدني مستوى التمثيل والتنوع داخل قطاع الأمن على ثقة الناس في مؤسسات الدولة كما يؤثر سلباً على قدرة البلدان على منع وقوع أعمال العنف وعلى تقديم خدمات أمنية تلي احتياجات الجميع. ويمكن للمظالم التي تنشأ عن الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن أن تؤدي إلى اندلاع نزاع عنيف وتجده وأن تؤثر سلباً على نظرة عامة الناس للدولة وعلى استعداد النساء والشباب والمجتمعات المحلية للتعاون مع الأجهزة الأمنية، أو أنها قد تجبرهم، بدلاً من ذلك، على اللجوء إلى جهات فاعلة أخرى للتماس الحماية والعدالة⁽¹⁷⁾.

58 - وعلى الصعيد العالمي، تلتزم نسبة أقل من 10 في المائة من النساء اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي بمساعدة الشرطة⁽¹⁸⁾. وفي البيئات المتضررة من النزاعات، عادة ما يكون انعدام الثقة في المؤسسات الأمنية منتشرًا على نطاق واسع لأن قوات الأمن كثيراً ما تكون من بين الجهات الرئيسية المسؤولة عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع وغيره من أشكال العنف الجنساني⁽¹⁹⁾. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم من أجل التحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد السكان المدنيين ومقاضاة مرتكبيها، مما أدى إلى محاكمة وسجن ضباط كبار من الجيش الوطني ومن الجماعات العسكرية المسلحة. ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى الحكومات في مختلف أنحاء العالم من أجل بناء قدرة العاملين في قطاع الأمن الوطني على منع وقوع أعمال العنف الجنسي والجنساني وعلى حماية المجتمعات منها، في باكستان، والعراق، وقيرغيزستان، والمكسيك، ونيجيريا.

United Nations – World Bank, Pathways for Peace: Inclusive Approaches for Preventing Violent Conflict, (17) (Washington, D.C., 2018).

(18) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، شعبة الإحصاءات، *The World's Women 2015: Trends and Statistics*, (New York, 2015).

(19) انظر تقرير الأمين العام لعام 2021 عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2021/312).

59 - ولا يزال من الأهمية بمكان وضع حد للإفلات من العقاب وإنشاء آليات فرز للحيلولة دون تجنيد مرتكبي أعمال العنف الجنسي (وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان) أو الاحتفاظ بهم أو ترقيتهم في قطاع الأمن. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنذ أن اعتمد الجيش خطة عمل لمنع العنف الجنسي والتصدي له في عام 2014، تمت مقاضاة 137 جندياً، من بينهم ضباط كبار. وفي جنوب السودان، ساعدت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على وضع خطة عمل تتضمن أحكاماً تنص على استبعاد مرتكبي أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي الصومال، قامت الشرطة بوضع وتنفيذ المبادئ التوجيهية لاختيار أفراد الشرطة الصومالية وفرزهم وتجنيدهم التي تشمل إجراءات فرز للحيلولة دون تجنيد مرتكبي أعمال العنف الجنسي.

التوصية 17

ستواصل الأمم المتحدة تعزيز قدرتها على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أشكال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن. وستنشر الأمم المتحدة أيضاً تقريراً عن المساواة بين الجنسين ووضع المرأة في قطاع الدفاع، سيساعد البلدان على تعزيز تمثيل المرأة في صفوف القوات المسلحة، بما في ذلك في القوات التي تساهم بها في عمليات السلام. وعلى الصعيد الوطني، ستعمل المنظمة مع الدول الأعضاء لدعم تقييمات الحواجز التي تكشف عن العقبات التي تعوق مشاركة المرأة في قطاعات الأمن الوطني، ولا سيما في مناصب صنع القرار.

التوصية 18

لا يزال إنشاء آليات فرز تحول دون انضمام مرتكبي أعمال العنف الجنسي إلى قطاع الأمن ضمن أولوياتنا. ويشمل ذلك وضع آليات فعالة للرقابة والمساءلة بهدف وضع حد للإفلات من العقاب على جميع أشكال العنف ضد المرأة والجماعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً التي تعمل داخل المؤسسات الأمنية، والتصدي لأي شكل من أشكال الإيذاء التي ترتكبها قوات الأمن بحق النساء والفتيات. وستشجع المنظمة أيضاً على الإشراف المبكر للنساء المنتسبات لقطاع الأمن ومنظمات المجتمع المدني في المفاوضات المتعلقة بالأحكام الأمنية لاتفاقات السلام، وسياسات الأمن الوطني، والاستراتيجيات والعمليات، والنفقات العسكرية.

سادساً - خاتمة

60 - قد سلطت التجارب الوطنية والدولية الضوء في العديد من المناسبات على الطبيعة الحساسة لإصلاح قطاع الأمن وعلى مكانته المركزية لتحقيق السلام المستدام واستعادة الثقة في الدول. وقد رأت الأمم المتحدة عيوب اتباع النهج التقنية البحتة إزاء الدعم، عندما لا تكن الظروف السياسية والملكية الوطنية لجهود الإصلاح متاحة بالقدر الكافي. وفي إطار التزام المنظمة بخطة مشتركة جديدة لإعادة بناء الثقة وتعزيز العقد الاجتماعي المبرم بين الحكومات والمجتمعات، ينبغي أن تضاعف جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان وضمان أن توفر قوات الأمن الحماية للسكان وتحافظ على العمليات الديمقراطية. وتؤكد الدروس المبينة في هذا التقرير من جديد الدور الهام الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في دعم الدول الأعضاء في إصلاح قطاع الأمن من خلال المساعي الحميدة لكبار ممثلي الأمين العام، ومن خلال تطوير المعارف والخبرات المحايدة لدعم الحكومات في تقييمها لعمليات إصلاح قطاع الأمن والتخطيط لها وتصميمها، وتعزيز

التعاون والتنسيق الدوليين بما يتواءم مع المبادئ المتفق عليها. وهذا يتوقف بدوره على مواصلة الدول الأعضاء توطيد أسس إصلاح قطاع الأمن وحوكمته المتينين والحقيقيين.
